بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية
مجلس الدولة
رئيس الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رقم التبليغ:	١٢٧٤
بتاريخ:	٢٠١٧/٧/٢٢

ملف رقم: ٧٤٩/٢/٣٧

السيد المهندس/ وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

تحية طيبة وبعد...

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (٣٢٠) المؤرخ ٢٠١٤/٤/٧ بشأن طلب الإفادة بالرأى القانونى بخصوص جواز قبول الطلب المقدم من شركة تيفوتك لخدمات الاتصالات إلى الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٨ بشأن تأجيل دفع بعض المستحقات المالية الخاصة برسوم إنشاء وتشغيل شبكات إتاحة خدمات الاتصالات داخل المجتمعات العمرانية الجديدة المغلقة.

وحاصل الوقائع – حسبما يبين من الأوراق – أنه فى غضون عام ٢٠١٢ تقدمت شركة تيوفتك لخدمات الاتصالات بطلب للجهاز القومى لتنظيم الاتصالات لإعفائها من: ١- قيمة مقابل الأعمال وأعباء الخدمات المستحقة عن عام ٢٠١٣ مضافًا إليها معدل التضخم عن السنوات السابقة والبالغ قيمتها (٦٥٥٠٠٠ج). ٢- قيمة معدلات التضخم على مقابل الأعمال وأعباء الخدمات بصفة عامة. ٣- تعليق دفع مقابل الأعمال والأعباء والخدمات مستقبلاً لحين تحسن الظروف المالية للشركة. وبعرض الطلب على قطاع التشريعات بالجهاز انتهى إلى عدم جواز الإعفاء. وبتاريخ ٢٠١٣/١٢/٨ تقدمت الشركة مرة أخرى بطلب لتأجيل المستحقات المشار إليها، وتأجيل الأعباء المستحقة عن عام ٢٠١٤ لمدة سنة وأرفقت بالطلب شيكًا بمبلغ (١٠٠٠٠٠ج) لخصمه من المبالغ المستحقة عليها، وبعرض الطلب على مجلس إدارة الجهاز ارتأى عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع، وإزاء ذلك طلبتم الإفادة بالرأى.

مجلس الدولة
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

مجلس الدولة
مركز المعلومات بالجمعية العمومية
لقسمي الفتوى والتشريع

ونفيد: أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٢ من يوليو عام ٢٠١٧م، الموافق ١٨ من شوال عام ١٤٣٨هـ؛ فاستعرضت ما استقر عليه إفتاؤها من أنه إذا عدلت الجهة الإدارية طالبة الرأى عن طلبها مبدية رغبتها فى عدم الاستمرار فى عرضه أضحى طلب الرأى غير ذى موضوع، وهو ما يتعين معه حفظه.

ولما كان الثابت من الأوراق أنه ورد إلى إدارة الفتوى المختصة كتابكم رقم (٢٤٩) المؤرخ ٢٠١٧/٣/٧ الذى تضمن العدول عن طلب الرأى فى الموضوع الماثل لقيام الشركة المشار إليها بسداد جميع مستحقات الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات عن الفترة محل طلب الرأى، الأمر الذى يتعين معه حفظ الموضوع.

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع، إلى حفظ الموضوع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريرا في: ٢٤ /٧/ ٢٠١٧

رئيس
الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
يحيى أحمد راغب دكروري
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رئيس
المكتب الفني
المستشار/
مصطفى حسين السيد أبو حسين
نائب رئيس مجلس الدولة

المستشار/

معتز/